المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17A أيـار 2025
No.17A May 2025

قياس أثر المرونة المالية في درجة الأمان المصرفي

دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٣)

م.رواء احمد يوسف / الجامعة التقنية الشمالية / الكلية التقنية الإدارية – الموصل

rawaa_ahmad@ntu.edu.iq

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى بيان المرونة المالية ومدى تأثيرها على الأمان المصرفي باستخدام البيانات المالية السنوية للمصارف التجارية العراقية للفترة (٢٠١٩-٢٠٢٣)لخمسة من المصارف التجارية العراقية .تم اختبار الفرضيات باستخراج النسب المالية التي تمثل مؤشر المرونة المالية والأمان المصرفي وباستعمال أسلوب تحليل الانحدار البسيط ومعامل الارتباط ومعامل التحديد واختبار T كأدوات للتحليل باستخدام برنامج (SPSS)،أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري المرونة المالية والأمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة كما توصي الباحثة بضرورة احتفاظ المصارف بخزين من السيولة المالية وذلك لمواجهة التقلبات على الساحة المصرفية مما يعزز ثقة الزبائن بالجهاز المصرفي.

الكلمات المفتاحية: المرونة المالية، الأمان المصرفي، مصارف تجارية عراقية.

Measuring the impact of financial flexibility on the level of banking security

An analytical study on a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period
(2019-2023)

Rawaa Ahmed Youssef / Northern Technical University / Mosul Technical Institute

rawaa_ahmad@ntu.edu.iq

Abstract:

This study aims to demonstrate financial resilience and its impact on banking security using the annual financial data of five Iraqi commercial banks for the period (2019-2023). The hypotheses were tested by extracting the financial ratios that represent the indicators of financial flexibility and banking security, using simple regression analysis, correlation coefficient, coefficient of determination, and T-test as analysis tools using the SPSS program. The results showed a statistically significant relationship between

the variables of financial flexibility and banking security in the Iraqi commercial banks. The study sample, as the researcher recommends, should ensure that banks maintain a reserve of financial liquidity to cope with fluctuations in the banking sector, thereby enhancing customer confidence in the banking system.

Keywords: (financial flexibility, banking security, Iraqi commercial banks).

المقدمة :

منذ تفجر الازمة المالية عام ٢٠٠٨ وانهيار أكبر المصارف العالمية وتعرضها لخسائر كبيرة جدا حرصت البنوك المركزية على مراقبة المرونة المالية للمصارف من حيث الاحتفاظ بنسبة من السيولة قادرة على مواجهة التقلبات على الساحة المصرفية وحدة المنافسة بين المصارف وتعزيز ثقة المدعين بالجهاز المصرفي والتي يتم عن طريق الحصول على الأموال ذات تكلفة منخفضة عن طريق استثمار الأموال في مشاريع مربحة ،ولكون هدف الأمان المصرفي من الأهداف التي تسعى المصارف الى تحقيقها لذا حرصت المصارف على توفير المرونة المالية التي تعزز من قيمة المصرف وادائه والمحافظة على الاستقرار المالي .

المبحث الأول –منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

تواجه المصارف العديد من التحديات التي تؤثر على مكانتها في البيئة المصرفية ولعل اهم هذه التحديات هو القروض المتعثرة ومدى تأثيرها على المرونة المالية للمصارف والذي قد يسبب ارتفاع نسبة هذه القروض الى ضعف وانخفاض مستويات المرونة المالية للمصارف، والذي ينعكس سلبا في قدرتها على مواجهة الصدمات السلبية مما يجعل المصرف غير قادر على تحقيق هدف الأمان المصرفي، اذ ان المصارف التي تتمتع بمرونة عالية تكون قادرة على مواجهة مختلف التحديات واكتساب ثقة الزبائن بها ومن ثم تحقيق الأمان المصرفي.

حاولت هذه الدراسة استكشاف تأثير المرونة المالية في الأمان المصرفي من خلال التساؤل الاتي (مدى تأثير المرونة المالية في تحقيق الأمان المصرفي)

ثانيا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من أهمية موضوع المرونة المالية والذي يعد من المواضيع الحديثة في مجال الإدارة المالية وتظهر أهمية هذه الدراسة من انها تربط بين متغيرين يعدان هما أساس عمل المصارف التجاري وهي توفير السيولة اللازمة للاستثمار في المشاريع الاستثمارية المربحة

والمتمثل (بالمرونة المالية) وكذلك الأمان المصرفي الذي تعمل على تحقيقه المصارف والمحافظة على استقرارها.

ثالثا: اهداف البحث

يهدف البحث بشكل أساسي الى:

١. تقديم أطار نظري لمتغيرات الدراسة (المرونة المالية، الأمان المصرفي)
٢. بيان مدى تأثير المرونة المالية على الأمان المصرفي.
٣. تقديم مجموعة من المقترحات الى المصارف عينة الدراسة.

رابعا: فرضية البحث

يستند البحث الى الفرضيات الاتية

١. لأتوجد علاقة ارتباط بين مؤشري المرونة المالية (والمقاسة بمؤشر مضاعف حق الملكية) وبين مؤشر الأمان المصرفي.
٢. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين مؤشري المرونة المالية والأمان المصرفي.

خامسا: مصادر جمع البيانات

اعتمد البحث على المصادر والمتمثلة بالكتب والاطاريح ورسائل الماجستير والمواقع الالكترونية التي لها صلة بموضوع الدراسة من اجل بناء الإطار النظري للبحث، اما بالنسبة للجانب العملي فقد ارتكز البحث على مجموعة من الاختبارات الإحصائية كالارتباط والانحدار البسيط لتوضيح العلاقة والتأثير بين مؤشري المرونة المالية والأمان المصرفي.

سادسا: حدود البحث

١. **الحدود المكانية: والتي** تمثلت بمصرف (المتحد للاستثمار المصرف الأهلي العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، مصرف الاتحاد العراقي) وهي من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حيث تم اختبار إثر متغير المرونة المالية على الأمان المصرفي.
٢. **الحدود الزمانية: تمتد** الحدود الزمانية للفترة (٢٠١٩-٢٠٢٣) بسبب توفر البيانات المصرفية.

المبحث الثاني – الجانب النظري للدراسة

أولا: المرونة المالية

١. مفهوم المرونة المالية:

يعد مفهوم المرونة المالية من المواضيع الحديثة في مجال الإدارة المالية، اذ تعد أحد الركائز الأساسية في القرارات المتعلقة بهيكل راس المال.

وتعرف المرونة المالية بانها قدرة المؤسسة على الوصول الى التمويل المطلوب وبتكلفة منخفضة، فالشركة المرنة ماليا قادرة على تجنب العسر المالي وتمويل الاستثمار عند وجود الفرص الاستثمارية المربحة (Ma,2015:53).

كما عرف (حمو ،٢٠٢٣: ١٨) المرونة المالية بانها نتيجة لقرارات استراتيجية داخل الشركة والتي تستخدم كحاجز امان عند التعرض لظروف مفاجئة مما يزيد من الفرص الاستثمارية للمؤسسة وتقلل من التهديدات المفاجئة.

كما تعرف المرونة المالية بانها مقياس لقدرة المصرف على التكيف مع الازمات والحالات المفاجئة عبر تقليل الصدمات السلبية مما يجعله أكثر قدرة على تجاوز الازمات واستثمارها لصالحه عبر استغلال الفرص المناسبة (العطار، جلال ،٢٠٢٣: ١١٩)

كما عرف (Rahimi,Mosavi ,2016: 212) المرونة المالية بانها قدرة المصارف على إعادة الهيكلة والوصول الى الموارد المالية بأقل تكلفة، وهناك اسلوبان تكون فيها المرونة المالية ذات قيمة للمصرف وهي:

أ. المرونة المالية لا يمكن ان تخفف من مشاكل نقص الاستثمار في حال محدودية الوصول الى راس المال.

ب. يمكن ان تساعد المرونة المالية في تجنب التكاليف المرتبطة بالأزمة المالية.

من خلال التعاريف السابقة، هناك بعض القواسم المشتركة بين اراء الباحثين وكالاتي:

أ. المرونة المالية تعبر عن قدرة المصارف للوصول الى التمويل اللازم وبتكلفة منخفضة.
ب. ان المرونة المالية تجعل المصارف والمؤسسات المالية قادرة على مواجهة الظروف المفاجئة.
ت. ان تمتع المؤسسات المالية بمرونة عالية يجعلها قادرة على اغتنام الفرص الاستثمارية المربحة.

وعلى أساس ما تقدم تعرف الباحثة المرونة المالية بانها قدرة المؤسسة على اتخاذ القرارات ووضع الاستراتيجيات التي من شانها توفير الأموال ذات التكلفة المنخفضة لمواجهة الظروف والصدمات غير المتوقعة عبر استثمار الأموال في فرص استثمارية مربحة.

٢. أنواع المرونة

للمرونة عدة انواع او اشكال والتي تعمل جنباً الى جنب من اجل ضمان سلامة واستمرار انشطة هذه المؤسسات على اكمل وجه وتصنف انواع المرونة الى (المرونة الوظيفية والمرونة الاستراتيجية والمرونة العددية والمرونة المالية) والمرونة المالية تشكل جوهر هذا البحث ، كما يمكن القول بأن المرونة المالية تعد احد الركائز الداعمة والساندة لبقية المرونات الأخرى فهي تؤثر بشكل مباشر على المرونة الوظيفية الخاصة بالموظفين والعاملين عن طريق تحديد الاجور والرواتب وتحديد اجور التعاقدات الخارجية وغيرها ، اما في ما يخص المرونة الاستراتيجية فان المرونة المالية مكملة لدورها الحيوي والاستراتيجي في اعادة تنظيم الاعمال بشكل سريع وملائم للظروف الانية اما الجانب الاخر الخاص بالمرونة العددية فان للمرونة المالية الدور الحيوي الداعم للإدارة نحو سعيها لزيادة العمل وتقليل التوقفات لمختلف الاسباب ، ومن خلال ما تقدم يمكن القول بان المرونة المالية هي من اهم انواع المرونات كونها الداعم الاساسي والمؤثر في جميع هذه المرونات (العسكري ،البكري ،٢٠٢٣: ٦)

٣. أهمية المرونة المالية

تعد المرونة المالية العامل الأساس في تحديد خيار التمويل التي تتخذه المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، حيث ان المؤسسات التي تتمتع بمرونة عالية سيكون لديها القدرة على الحصول

على الاستثمارات المستقبلية، ومن هنا يمكن تلخيص أهمية المرونة المالية بالآتي: (حمو ،٢٠٢٣: ١٩) (شاكر ،٢٠٢١: ٥٨)

أ. المرونة المالية لديها تأثير على أداء المؤسسات المالية، حيث ان المؤسسات التي تتمتع بمرونة مالية كبيرة ستكون قادرة على اغتنام الفرص الاستثمارية وبالتالي زيادة أرباح المؤسسة.

ب. ان تمتع المؤسسات المالية بمرونة مالية عالية تساعد في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بهيكل راس المال والتي تؤدي الى زيادة قيمة المؤسسة.

ت. المصارف التي تتمتع بمرونة مالية عالية تكون قابليتها على مواجهة التأثير السلبي لصدمات السيولة على الاستثمار.

ث. للمرونة المالية دور في استقرار المؤسسات والحفاظ عليها من الازمات التي تحيط بعملها والتي تنشا من المتغيرات البيئية المختلفة.

ج. تساعد المرونة المالية المؤسسة على جذب الزبائن وتجعلهم يشعرون بالأمان عند التعامل معها وتعزز من ثقتهم بها (العامري ،٢٠١٨: ٣٣)

٤. **مصادر المرونة المالية**

هناك عدة مصادر للمرونة المالية والتي يمكن الاعتماد عليها في عملية التمويل والحصول من خلالها على الموارد المالية لمواجهة أي ضائقة مالية تواجهها المؤسسة المالية، ويمكن تصنيف هذه المصادر بالآتي (العامري ،٢٠١٨: ٤٣) (الاسدي ،٢٠٢١: ١٠١)

أ. السيولة والارصدة النقدية.

ب. القدرة على الاقتراض.

ت. تخفيض التكاليف: أي قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها اثناء وجود الصعوبات المالية من دون التأثير على ربحيتها.

ث. تخفيض التوزيعات النقدية: إمكانية المؤسسة على تخفيض أرباحها النقدية على المساهمين للتغلب على الصعوبات المالية التي تعاني منها.

ج. التصرف بالموجودات: وهي القدرة على تصفية بعض من موجوداتها لغرض الحصول على الأموال المطلوبة.

٥. مستويات المرونة المالية

تختلف مستويات المرونة المالية من حيث المكونات والمضمون فضلا عن درجتها وينبغي على المؤسسات المالية اخذها بنظر الاعتبار، هناك أربعة مستويات للمرونة المالية في المؤسسات وكالاتي:

أ. المستوى الأول التمويل: يحب على المؤسسات تبني سياسة التمويل والتي تضم كل من سياسة الديون، سياسة الدفع، سياسة المساهمة، السياسة النقدية.

ب. المستوى الثاني الإدارة: يهتم المصرف بإدارة كل من المخاطر، الموجودات القيمة، المرونة التشغيلية.

ت. المستوى الثالث البيئة: يضم هذا المستوى الادراج الأجنبي، البيئة القانونية، الاتصالات المؤسسية.

ث. المستوى الرابع حوكمة الشركات: والتي تضم المساهمين وشفافية الحوكمة.

٦. دوافع المرونة المالية

هناك عدد من الدوافع تقود المؤسسات الى الاهتمام بالمرونة المالية والتي تتمثل بالآتي **(الخفاجي ،٢٠٢٠: ٤٧-٥٠)**

أ. الدافع التحوطي:

ان المؤسسات التي لديها قيود كثيرة واحتمال تعرض للضائقة المالية يجب ان تحتفظ بالموجودات النقدية من اجل المرونة التي تعد دافعا وقائيا تحوطيا.

ب. دافع الضرائب:

يترتب على المؤسسات التي تحتفظ بكميات كبيرة من الموجودات النقدية ضرائب على إيرادات الفوائد، بينما يسمح الدين بدفع فوائد قابلة للخصم وبالتالي تفضل بعض المؤسسات استخدام الائتمان بدلا من السيولة لإدارة السيولة الداخلية.

ت. الدافع الاستراتيجي:

ان الدافع الاستراتيجي له تأثير مهم على النقدية والقدرة على الديون ومن الفوائد الاستراتيجية التي يجب على المؤسسة ان تأخذها بعين الاعتبار هي إدارة السيولة بطريقة تمكن المؤسسة من التعامل مع الازمات والصدمات واغتنام الفرص الاستثمارية المناسبة.

٧. محددات المرونة المالية

يمكن وصف المؤسسات المرنة ماليا على انها اقل عرضة للصدمات المالية السلبية ومن أبرز محددات المرونة المالية:

أ. **الربحية:** ان الربحية ترتبط بشكل إيجابي مع المرونة المالية وذلك لان المصارف التي تتميز بأرباح مرتفعة تكون أكثر قدرة على الاعتماد على الأموال التي يتم انشاؤها داخليا.

ب. **تكلفة التمويل الخارجي:** ان تكلفة التمويل الخارجي هي تكلفة الأموال التي تحصل عليها من المصادر الخارجية وتؤثر على قيمة المرونة المالية فكلما زادت تكلفة التمويل الخارجي تزداد معها قيمة المؤسسة المالية، وان جوهر المرونة المالية هي الحصول على التمويل بأقل تكلفة. (الجبوري ،٢٠١٧: ٣٨)

ت. فرص النمو: تؤثر فرص النمو بشكل كبير على المرونة المالية، اذ ان زيادة فرص النمو يؤدي الى زيادة المرونة المالية لأنها مرتبطة بشكل إيجابي بالمتغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لذلك تكون المرونة المالية عند المؤسسة أكبر عندما يكون هناك فرص نمو كثيرة (العارضي ،٢٠٢٤: ٤٨).

٨. مقاييس المرونة المالية

- **الرافعة المالية**

تشير الرافعة المالية الى قدرة المؤسسة على استخدام الأموال المقترضة ذات التكاليف الثابتة بأنواعها المختلفة لتحسين مستوى الدخل وزيادة حقوق المساهمين لذلك تصنف نتائج التوسع في الرفع المالي بالآتي:(جبار، سلطان ،٢٠٢٤: ٦٤٦)

- **الرافعة المالية الإيجابية:** تسمى أيضا بالرافعة المرغوبة وهي الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة أكبر من تكلفة الحصول عليها أي ان زيادة الرفع المالي يؤدي الى زيادة العائد على حق الملكية دون وجود إثر للمخاطر المالية.
- **الرافعة المالية المتوسطة:** في هذه الحالة تكون فيها العوائد من الأموال المقترضة مساويا لتكاليف الحصول عليها، مما يعني بقاء العائد على الاستثمار ثابت دون تغير.
- **الرافعة المالية السلبية**: وتعرف بالرافعة غير المرغوبة وهي الحالة التي يكوم فيها العائد على الأموال اقل من تكلفتها، أي ان الرافعة تؤدي الى انخفاض العائد على الاستثمار وحقوق الملكية.

اما اهم النسب المستخدمة في قياس الرافعة المالية: (الخفاجي ،٢٠٢٠: ٧٥)

١. **نسبة مضاعف حق الملكية**: وتعد أكثر نسبة شيوعا وتوضح مدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الذاتية في تمويل موجوداتها، ويقاس بالمعادلة الاتية:

مضاعف حق الملكية = (اجمالي الموجودات / اجمالي حقوق الملكية) *١٠٠%

٢. **نسبة الديون الى حقوق الملكية:** تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي وتقيس نسبة الديون الى حق الملكية وتقاس بالمعادلة الاتية:

نسبة الديون الى حق الملكية = (اجمالي الديون / اجمالي حق الملكية) *١٠٠%

ب. السيولة:

تعد هذه النسبة مقياسا للسيولة النقدية وتستخدم كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة وقدرتها على سداد الديون والوفاء بالالتزامات. ومن اهم النسب المستخدمة في قياس السيولة:

- **نسبة الرصيد النقدي**: تشير هذه النسبة الى مقدرة المصرف ومن خلال ما يتوفر لديه من ارصدة نقدية على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف في مواعيدها وتقاس بالمعادلة الاتية:

نسبة الرصيد النقدي = (اجمالي الموجودات النقدية /الودائع وما في حكمها) *١٠٠%

- **نسبة التوظيف:** ويقصد بها مدى استخدام المصرف للودائع بأنواعها لتلبية احتياجات الزبائن من القروض وتقاس بالمعادلة الاتية:

نسبة التوظيف = (القروض والسلف / الودائع وما في حكمها) *١٠٠%

ثانيا: الأمان المصرفي

١. مفهوم الأمان المصرفي

يعد الأمان المصرفي أحد أهم الأهداف التي تسعى المصارف إلى تحقيقها، وهو يعبر عن قدرة المصرف

على مواجهة كل التزاماته ـواتخاذ التدابير الاحترازية لمواجهة كل المخاطر من أجل تجنب حدوث الازمات.

يعرف الأمان المصرفي بانه مدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر الناتجة عن المخا طر النظامية وغير النظامية، أي يعني قدرة راس مال المصرف على تغطية الخسائر المحتملة في أجمالي الموجودات ومواجهة غير المتوقع فيها على السيولة. (الحكيم ،٢٠١٧: ٣٥١).

كما يقصد بالأمان المصرفي الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية من عملياتها التشغيلية وتتمثل هذه المخاطر بمخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان ومخاطر

رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة، ودرجة الأمان المصرفي مرتبطة بالربحية والسيولة ومدى ملائمة رأس المال لإجمالي الموجودات (عمران، ٢٠١٥: ٤٧١)

٢. أهمية الأمان المصرفي:

تتبلور أهمية الأمان المصرفي من خلال ثلاثة جوانب، وكالاتي (شاهين وبهية، ٢٠١١: ٢٥)

- **من جانب المصرف:** من المعلوم أن مدخرات ودائع الزبائن هي المكون الرئيس لموارد المصارف، فضلاً عن حقوق الملكية وهذه الموارد التي تعد الركيزة الاساسية في عمل المصرف، إذ تستخدم للوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية، من ناحية، واحتياجات المصرف من المصروفات التشغيلية من ناحية اخرى، مما يعني ان تهديد هذه الودائع يعد تهديداً لميزانيات هذه المصارف ومن ثم مدى قدرتها على الاستمرار.
- **من جانب الزبون**: الامان المصرفي مهم للزبائن، للاطمئنان على استرجاع ودائعهم مع العائد المتمثل بالفوائد، وذلك للمحافظة على اموالهم وتوجيهها بالاتجاه الصحيح الذي يحقق لهم أكبر عائد ممكن.
- **من جانب الاقتصاد**: إن ثقة الزبائن في مصرف معين ليس شأنا خاصاً بهذا المصرف بمفرده، بل هي شأن عام وقد ينتقل هذا الانطباع إلى اقتصاد الدولة ككل، فزعزعة ثقة الزبائن بمصرف معين، قد تؤدي إلى عزوفهم عن التعاملات المصرفية، وقد ينتقل هذا الانطباع الى فئات اخرى في المجتمع، مما يخلق عزوفاً عاماً بين الافراد عن التعاملات المصرفية بوجه عام، مما يضر بالقطاع المصرفي وباقتصاد الدولة ككل.

٣. مبادئ الأمان المصرفي

يقوم الأمان المصرفي على عدة مبادئ أهمها (مريم، سعاد ،٢٠٢٢: ٣٥)

أ. يجب أن يتضمن إطار العمل من أجل تحقيق الأمان المصرفي هياكل لدعم الحكومة الداخلية، بالإضافة إلى وضع قواعد لإدارة المخاطر المصرفية والصمود أمام الأزمات المصرفية.

ب. إن تحقيق الأمان المصرفي هي مسؤولية مالكيه، أما بالنسبة لتحقيق سلامة النظام المصرفي هي من مسؤوليات السلطات العامة.

ت. الأمان المصرفي مرتبط بشكل حاسم بسلامة سياسات الاقتصاد الكلي.

ث. الرقابة الفعالة على العمليات المصرفية.

٤. أثار الأمان المصرفي:

هناك عدة اثار للأمان المصرفي، وهي كالاتي (حمزة وبن علي، ٢٠١٩: ٢٢٥-٢٢٦):

أ. زيادة الثقة بالمصارف: وذلك عن طريق تعامل الزبائن والمودعين مع المصارف عن طريق الايداع والادخار فيها، وذلك من خلال اطمئنانهم على استرجاع ودائعهم، ومن ثم زيادة مصادر الاموال في المصارف التي تعد من الموارد المهمة لتعبئة القروض وتمويل الاستثمار، وهو ما ينجر عنه ارتفاع العوائد في المصارف.

ب. ارتفاع النمو الاقتصادي: يؤدي الامان المصرفي إلى استقرار الجهاز المصرفي، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الموارد المالية المتاحة للمصرف الناتج عن زيادة إيداع وادخار الزبائن لمدخراتهم في المصرف، بسبب وجود هذا الاستقرار مما ينجم عنه زيادة في تمويل وإقراض المشاريع الاستثمارية، فينتج عن ذلك إجراء زيادة حجم الانتاج، وزيادة النمو الاقتصادي.

ت. استقرار وجذب التدفقات النقدية القصيرة وطويلة الاجل، وذلك نتيجة لتوفير مؤشرات الامان واستقرار المصارف.

٥. العوامل المؤثرة في درجة الامان المصرفي

يتأثر أمان المصارف باختلاف أنواعها بالبيئة المصرفية التي تزاول فيها نشاطها، ويمكن حصرها في العوامل الكمية والنوعية (تومي ،٢٠٢١: ١٩٢)

أ. **العوامل الكمية**: تتمثل العوامل الكمية التي تؤثر في الأمان المصرفي بالآتي:

- كفاية راس المال
- السيولة

- صافي الارباح السنوية للمصرف

ب. **العوامل النوعية:** تتمثل العوامل النوعية في الاتي:

- جودة الخدمة المصرفية.
- الأداء التسويقي للمصرف.
- السياسة الائتمانية.

٦. **مظاهر الامان المصرفي:**

يمكن تقسيم مظاهر الامان المصرفي الى الاتي (حمزة وبن علي، ٢٠١٩: ٢٢٦-٢٢٧)

أ. المظاهر الداخلية، وتتمثل في:

١. استقرار النسب المالية المستخرجة من تحليل المراكز المالية على فترات متتالية وعلى رأسها نسب السيولة والربحية وجودة الموجودات.
٢. التوازن في الهيكل المالي للمصرف.
٣. ارتفاع الارباح التشغيلية وتحسينها.
٤. استقرار الإدارة داخلياً في ظل الوضعية المالية المريحة للمصرف.
٥. ارتفاع الروح المعنوية للعاملين وتمسكهم بالعمل المصرفي خاصة في ظل الارباح التي يحققها المصرف والتي تعود عليهم بإيجاب في تحسين رواتبهم.

ب. **المظاهر الخارجية**: وتتمثل في:

١. الارتفاع المستمر والواضح في القيمة السوقية لأسهم المصرف المسجلة في بورصة الاوراق المالية.
٢. قدرة المصرف على المنافسة السعرية المتمثلة، نظراً لزيادة حجم التوظيفات المختلفة المدرة للعوائد.
٣. استقرار سمعة المصرف مع المتعاملين في سوق النقد.
٤. التزام المصرف بتسديد مستحقاته الضريبة لمصلحة الضرائب.

٧. قياس الأمان المصرفي:

يقاس الامان المصرفي على وفق المعادلة الاتية:(بهية، شاهين ،٢٠١١: ١١)

الامان المصرفي =(حق الملكية/ اجمالي الموجودات)*١٠٠%

المبحث الثالث – الجانب العملي

يتناول هذا المبحث تحليل علاقة الارتباط بين مؤشري المرونة المالية والأمان المصرفي، ولغرض اختبار صحة فرضيات البحث سوف نقوم بترميز مؤشري المرونة المالية والأمان المصرفي للمصارف عينة الدراسة قبل معالجة القيم الشاذة وبعدها، ليتسنى لنا اجراء التحليل العملي للبحث، والجدول (١) يوضح الرموز المستعملة في تحليل بيانات البحث.

جدول (١) الرموز المستعملة في تحليل بيانات البحث

	الرمز← / المصرف↓	قبل معالجة القيم الشاذة		بعد معالجة القيم الشاذة	
		مؤشر الأمان المصرفي لكل السنواتBSB	مؤشر المرونة المالية لكل السنواتFFB	مؤشر الأمان المصرفي لكل السنواتBSA	مؤشر المرونة المالية لكل السنواتFFA
١	المصرف المتحد للاستثمار	BSBM	FFBM	BSAM	FFAM
2	المصرف الأهلي العراقي	BSBA	FFBA	BSAA	FFAA
3	مصرف سومر التجاري	BSBS	FFBS	BSAS	FFAS
٤	مصرف الخليج التجاري	BSBK	FFBK	BSAK	FFAK
٥	مصرف الاتحاد العراقي	BSBE	FFBE	BSAE	FFAE

المصدر: من اعداد الباحثة

أولاً: الاختبارات الأولية لفحص جاهزية البيانات للتحليل الاحصائي

من أجل التأكد من جاهزية البيانات للتحليل الأمثل والاستفادة من المعلومات التي تتضمنها لا بد من فحصها بشكلٍ علمي سليم قبل القيام بعملية التحليل. وأن لكل نوع من أنواع البيانات الاحصائية طرقاً معينة لفحصها وتهيئتها للتحليل وفيما يلي إجراءً لعملية فحص البيانات المستعملة في بحثنا

الحالي والتي ستتضمن اختباري القيم الشاذة واختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة وذلك لأهميتهما الشديدة في موثوقية النتائج:

أولاً: اختبار وجود القيم الشاذة

يجرى هذا الفحص للتأكد من خلو البيانات من القيم الشاذة التي تؤثر على قيم المؤشر الاحصائية ، وتم استعمال طريقة الرسم البياني الصندوقي (**Box plot**) للتعرف على القيم الشاذة المؤثرة في نتائج التحليل . وتعتمد طريقة الرسم الصندوقي على أسلوب الربيعات في تحديد القيم الشاذة[٢] ، وبعد رسم متغيرات الدراسة بهذه الطريقة كانت النتيجة كما موضح في الشكل (١) أدناه :

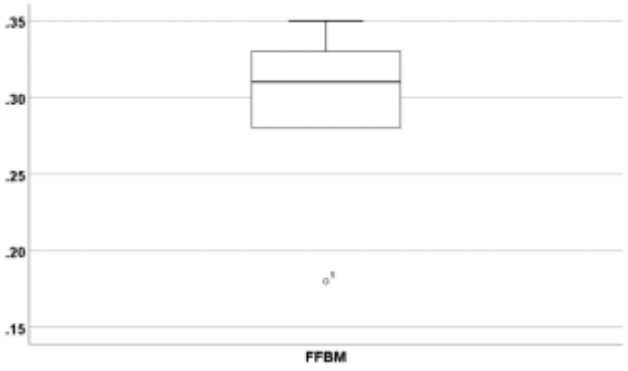

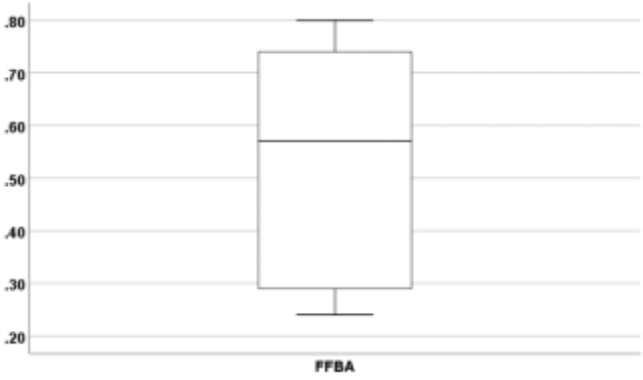

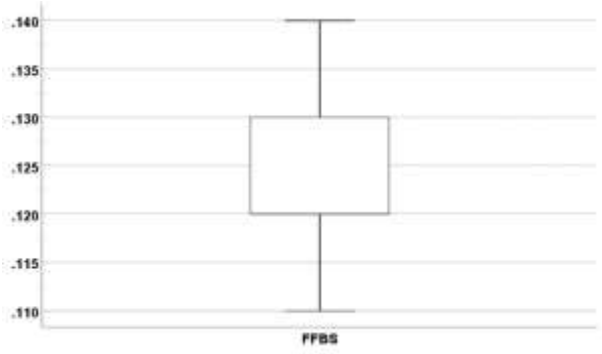

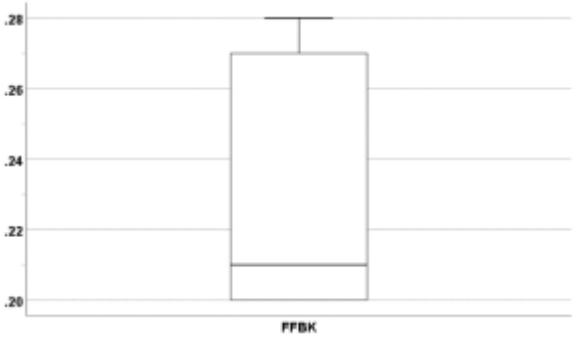

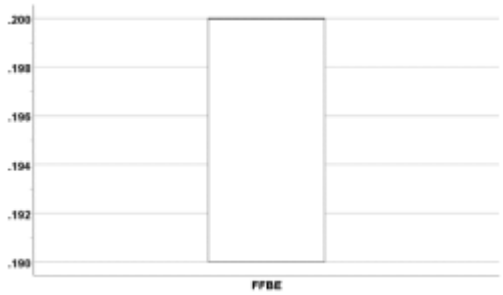

الشكل (١) فحص القيم الشاذة لمتغير مؤشر المرونة المالية

المصدر: إعداد الباحثة، مخرجات برنامجSPSS

ويلاحظ من خلال الشكل (١) وجود قيمة شاذة واحدة تحمل التسلسل ٥ لمتغير مؤشر المرونة المالية وذلك في المصرف المتحد للاستثمار والتي أشار اليها البرنامج وعليه فيجب معالجتها للتخلص من تأثيرها السلبي على النتائج، فيما أوضح الرسم خلو بيانات بقية المصارف من أية قيمة شاذة، وبعد معالجة القيمة الشاذة كان الرسم (لمؤشر المرونة المالية) لمصرف المتحد للاستثمار بالشكل التالي:

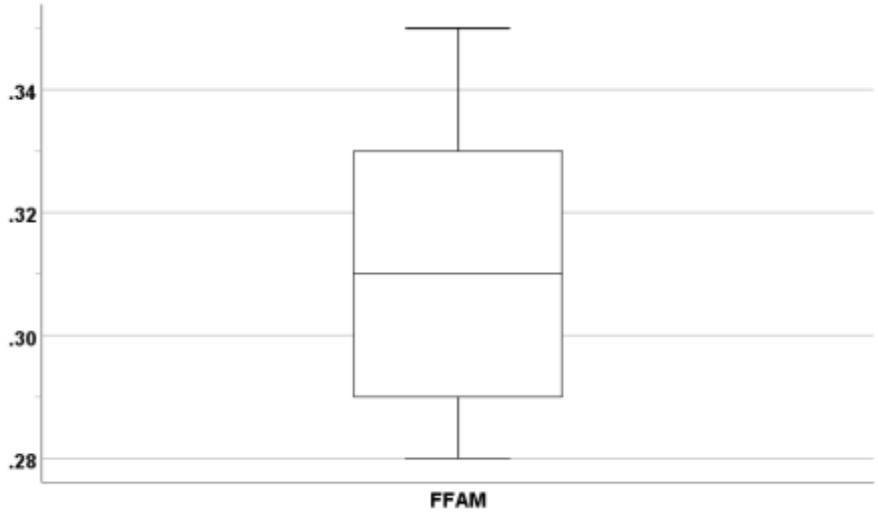

الشكل (٢) فحص القيم الشاذة لمتغير مؤشر المرونة المالية لمصرف المتحد للاستثمار بعد معالجة القيم الشاذة

المصدر: إعداد الباحثة، مخرجات برنامجSPSS

ويلاحظ من الشكل (٢) خلو المتغير من القيم الشاذة مما يؤكد نجاح عملية المعالجة الإحصائية.

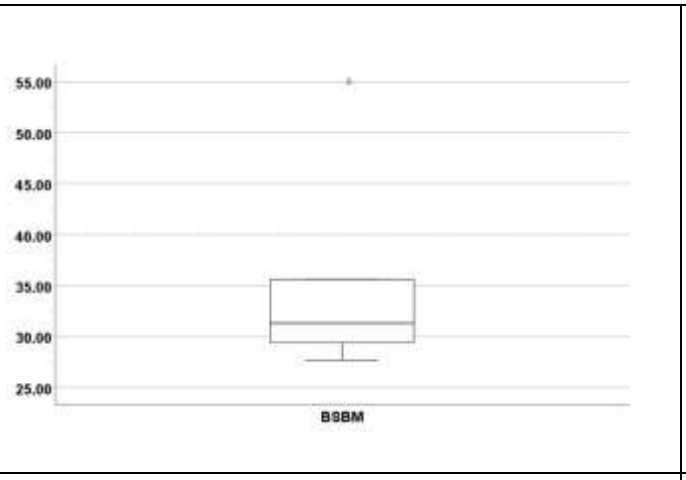

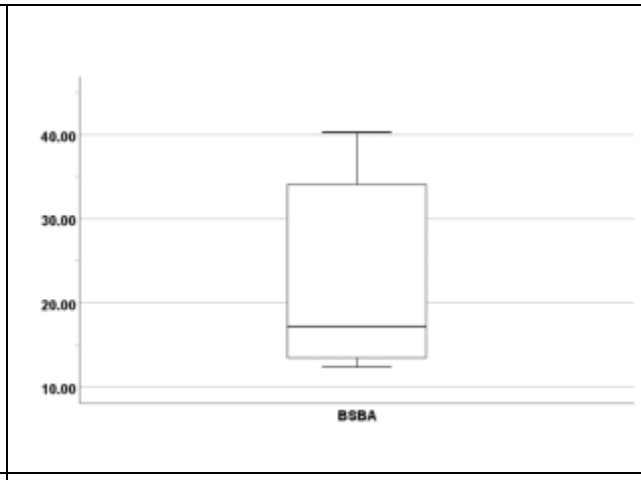

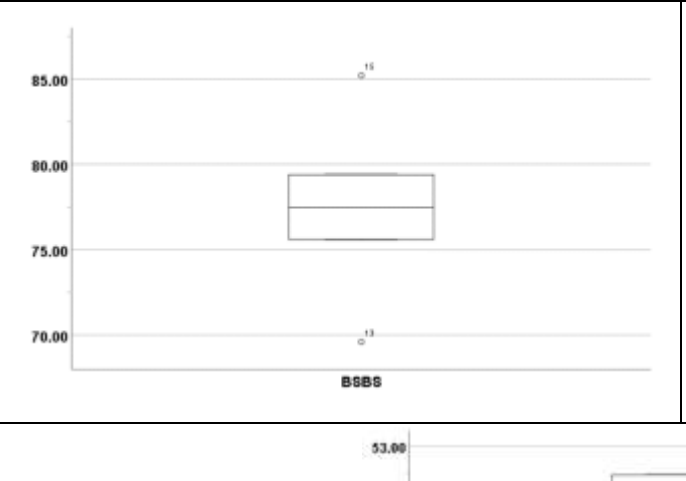

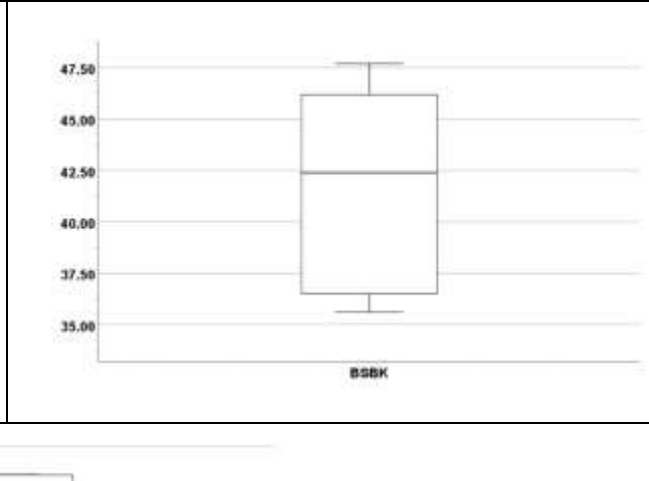

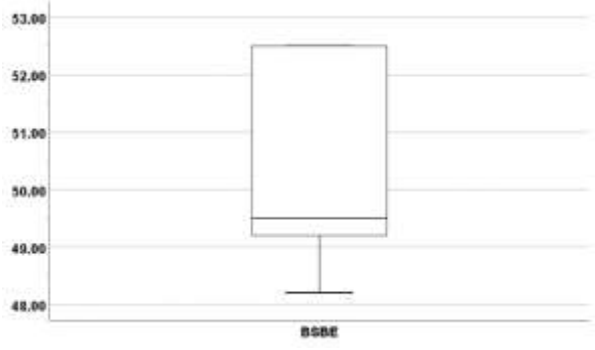

الشكل (٣) فحص القيم الشاذة لمتغير مؤشر الأمان المصرفي

المصدر: إعداد الباحثة، مخرجات برنامجSPSS

ويلاحظ من خلال الشكل (٣) وجود قيمة شاذة واحدة تحمل التسلسل ٥ لمتغير مؤشر الأمان المصرفي وذلك في المصرف المتحد للاستثمارات أشار اليها البرنامج كذلك أوضح الرسم وجود قيمتين شاذتين في بيانات مصرف سومر التجاري وخلو بيانات بقية المصارف من أية قيمة شاذة، وعليه فيجب معالجة القيم الشاذة للتخلص من تأثيرها السلبي على النتائج، وبعد معالجة القيم الشاذة كانت النتائج كما موضح في الشكل (٤) أدناه:

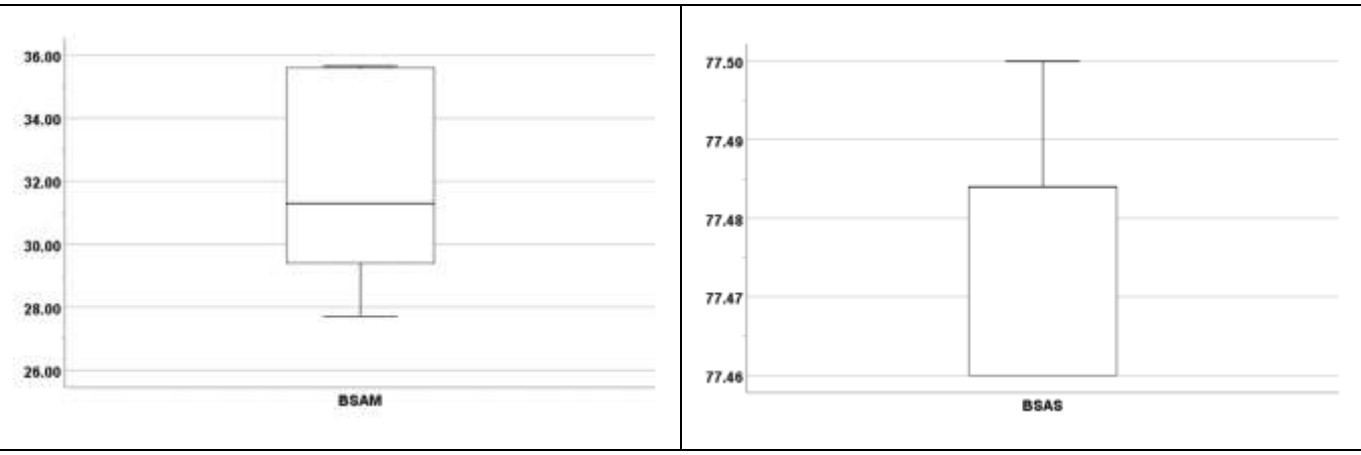

الشكل (٤) فحص القيم الشاذة لمتغير مؤشر الأمان المصرفي لمصرفي المتحد للاستثمار ومصرف سومر التجاري بعد معالجة القيم الشاذة

المصدر: إعداد الباحثة، مخرجات برنامجSPSS

ويلاحظ من الشكل (٤) خلو المتغير من القيم الشاذة لبيانات كلا المصرفين مما يؤكد نجاح عملية المعالجة الإحصائية لهما.

ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي: وتستند على هذا الاختبار غالبية التحليلات الإحصائية ومنها تحليلي الارتباط والانحدار المستخدمين في البحث الحالي وبدونه لا يمكن اعتماد النتائج الاحصائية بدرجة عالية (لوجود اتجاه غير معتدل للبيانات مما يجعلها متحيزة للجهة المائلة لها)، ويجرى هذا الاختبار لمعرفة هل أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وبالإمكان إجراء هذا الاختبار بطرق عديدة منها ما يعتمد على مقياس رقمي كاختبار **Kolmogorov–Smirnov Z test** المُستخدم في بحثنا الحالي ومنها ما يعتمد على أساليب الرسم

البياني، ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج الاختبار التي طبقت على متغيرات الدراسة للبيانات المعالجة إحصائياً من القيم الشاذة .

الجدول (٢) اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov Z test) لمتغيري الدراسة

المتغير	المصرف	قيمة Z	قيمة P(مستوى الدلالة)	النتيجة
مؤشر المرونة المالية	المصرف المتحد للاستثمار	0.179	٠.200	طبيعي
	المصرف الأهلي العراقي	0.225	٠.200	طبيعي
	مصرف سومر التجاري	0.237	٠.200	طبيعي
	مصرف الخليج التجاري	0.311	٠.129	غير طبيعي
	مصرف الاتحاد العراقي	0.367	٠.026	طبيعي
مؤشر الأمان المصرفي	المصرف المتحد للاستثمار	0.245	٠.200	طبيعي
	المصرف الأهلي العراقي	0.288	٠.200	طبيعي
	مصرف سومر التجاري	0.245	٠.200	طبيعي
	مصرف الخليج التجاري	0.227	٠.200	طبيعي
	مصرف الاتحاد العراقي	0.270	٠.200	طبيعي

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج**SPSS**

الجدول (٢) يوضح أن قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار المتغيرين اكبر من (0.05) في بيانات جميع المصارف (وعليه فيمكن القول بأن هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي) باستثناء بيانات متغير المرونة المالية لمصرف الاتحاد العراقي حيث كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بالاختبار اكبر من (0.05) (مما يدل على أن هذا المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي لبيانات مصرف الاتحاد العراقي فقط) ، لذا فإنه لا يمكن الاعتماد على بيانات هذا المتغير إلا بعد تحويلها الى التوزيع الطبيعي وهذا ما تم إجرائه قبل إجراء التحليل ، كما ويلاحظ بأن أقل قيمة دلالة معنوية قد حددها البرنامج بـ 0.2 لقبول ان المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي وبعد فحص البيانات وتنقيتها عملياً يمكن لنا الآن الدخول في عملية التحليل التفصيلي للبيانات والتحقق من الفرضيات البحثية.

أولاً: اختبار وجود الارتباط بين مؤشر المرونة المالية ومؤشر الأمان المصرفي

تم إجراء تحليل الارتباط للتأكد من وجود العلاقة بين مؤشر المرونة المالية ومؤشر الأمان المصرفي فكانت النتائج كما موضحة أدناه:

جدول (٣) تحليل الارتباط بين مؤشر المرونة المالية ومؤشر الأمان المصرفي

المصرف	معامل الارتباط	المعنوية	القرار
المصرف المتحد للاستثمار	-0.979**	0.004	ارتباط قوي وعدم تحقق صحة الفرضية الاولى
المصرف الأهلي العراقي	-0.976**	0.005	ارتباط قوي وعدم تحقق صحة الفرضية الاولى
مصرف سومر التجاري	-0.142	0.820	ارتباط ضعيف وتحقق صحة الفرضية الاولى
مصرف الخليج التجاري	-0.922*	0.026	ارتباط قوي وعدم تحقق صحة الفرضية الاولى
مصرف الاتحاد العراقي	-0.970**	0.006	ارتباط قوي وعدم تحقق صحة الفرضية الاولى

المصدر: إعداد الباحثة، مخرجات برنامجSPSS

** **مستوى الدلالة أقل من** 0.01

* **مستوى الدلالة أقل من** 0.05

ومن الجدول (٣) يلاحظ تحقق فرضية البحث الاولى والتي تنص على (عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر المرونة المالية ومؤشر الأمان المصرفي وذلك لمصرف سومر التجاري فقط حيث كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بالاختبار والمساوية لـ **(0. 82)** اكبر من **(0.05)** في حين لم تتحقق صحة الفرضية لبقية المصارف .

ثانياً: اختبار تحليل الانحدار لمعرفة شكل العلاقة التأثيرية بين مؤشر المرونة المالية ومؤشر الأمان المصرفي.

١) تحليل الانحدار بين مؤشر المرونة المالية ومؤشر الأمان المصرفي

جدول (٤) نتائج تحليل انحدار متغير (مؤشر المرونة المالية) على متغير (مؤشر الأمان المصرفي)

المصرف	ثابت الانحدار α	معامل الانحدار β	معامل التحديد R^2	اختبار t		اختبار F	
				المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية
المصرف المتحد للاستثمار	70.411	-١٢٣.٣٢٩	0.958	8.280	٣.١٨٢	68.550	١٠.١٢٨
المصرف الأهلي العراقي	٤٩.٣٩٥	-٤٩.٠٤٣	0.952	7.726		59.695	
مصرف سومر التجاري	٧٧.٥٠٤	-٠.٢١٥	0.020	0.248		0.061	
مصرف الخليج التجاري	٧١.٣٧٥	-127.994	0.850	4.129		17.046	
مصرف الاتحاد العراقي	١١٩.٦٣٣	-353.333	0.942	6.964		48.501	

المصدر: إعداد الباحثة، مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول (٤) ما يلي:

١. يوضح اختبار (**F**) المستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بعدم وجود تأثير معنوي لمؤشر المرونة المالية على مؤشر الأمان المصرفي) ، أي بمعنى أن جميع معالم الانحدار مساوية للصفر باستثناء المعلمة التي تمثل الحد الثابت ، ومن ملاحظة نتائج التحليل الاحصائي يتبين ان قيمة (**F**) المحسوبة لبيانات مصرف سومر التجاري والمساوية لـ (**0.061**) كانت أقل من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (١٠.١٢٨) والتي تم استخراجها من جداول توزيع **F** والتي يرمز لها ($\mathbf{F_{0.05,1,3}}$) ، وعليه سيتم قبول فرضية البحث الثانية اي ان المتغير المستقل (مؤشر المرونة المالية) لا يؤثر تأثيراً معنوياً على المتغير المعتمد (مؤشر الأمان المصرفي) لبيانات مصرف سومر التجاري وهذا ما أكده اختبار (**t**) والمستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بمساواة قيمة معامل الانحدار للصفر) ، حيث كانت قيمة **t** المحسوبة (**0.248**) وهي أقل من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (٣.١٨٢) والتي تم استخراجها من جداول توزيع **t** والتي يرمز لها ($\mathbf{t_{0.05,\ 3}}$) مما يعني أن معامل الانحدار غير حقيقي ولا يختلف فعلياً عن الصفر .

٢. يوضح الجدول (٧) أيضاً بأن قيم (**F**) المحسوبة لبيانات بقية المصارف كانت بمجملها أكبر من القيمة الجدولية والمساوية لـ (١٠.١٢٨) ، وعليه سيتم رفض الفرضية الثانية للبحث اي ان المتغير المستقل (مؤشر المرونة المالية) يؤثر تأثيراً معنوياً على المتغير المعتمد (مؤشر

الأمان المصرفي) لبيانات المصارف (المصرف المتحد للاستثمار ، المصرف الأهلي العراقي ، مصرف الخليج التجاري و مصرف الاتحاد العراقي) وهذا ما أكدته قيم اختبار (**t**) والمستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بمساواة قيمة معامل الانحدار للصفر) ، حيث كانت القيم المطلقة لاختبار **t** المحسوبة للمصارف (المصرف المتحد للاستثمار ، المصرف الأهلي العراقي ، مصرف الخليج التجاري و مصرف الاتحاد العراقي) أكبر من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (٣.١٨٢) والتي تم استخراجها من جداول توزيع **t** والتي يرمز لها ($\mathbf{t_{0.05,3}}$) مما يعني أن معاملات الانحدار حقيقية و تختلف فعلياً عن الصفر .

تدل النتائج المذكورة آنفاً على تحقق فرضية البحث الثانية والتي تنص على (عدم وجود تأثير معنوي لمؤشر المرونة المالية على مؤشر الأمان المصرفي) وذلك لمصرف سومر التجاري فقط، في حين لم يثبت تحقق الفرضية لبقية المصارف حيث كانت جميع قيم **F** المحسوبة أقل من القيمة الجدولية لها وكذلك الحال بالنسبة لقيم **t**.

٣. إن قيم معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ (المساوي حسابياً لمربع معامل الارتباط) والذي يعني مدى اسهام المتغير المستقل في احداث التغيرات في المتغير المعتمد ، قد ظهرت قيمه كبيرة جداً باستثناء قيمته لمصرف سومر التجاري والبالغة (٠.٠٢) مما يؤكد صحة المعلومات الواردة في الفقرة (١) ، وتعني هذه القيمة بأن اي ان (**2%**) فقط من التغيرات الحاصلة في الأمان المصرفي تفسرها المرونة المالية (وهي نسبة صغيرة جداً لا تدل على التأثير المعنوي المهم) والباقي يعود الى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها او متغيرات أخرى غير داخلة في الدراسة .

الاستنتاجات والمقترحات:

أولا: الاستنتاجات

١. تساهم المرونة المالية للمؤسسات في تحقيق اهداف المؤسسة والمتمثل في تعظيم العائد وتقليل المخاطر عبر استثمار الأموال المتوفرة لديها في مشاريع استثمارية مربحة.
٢. تساهم المرونة المالية في تجنب الصدمات السلبية والأزمات التي تتعرض لها المصارف مما يساعد في تحقيق الأمان المصرفي.
٣. ان تحقيق المؤسسة المالية والمتمثلة في المصارف في بحثنا هذا للمرونة المالية بالإضافة الى الأمان المصرفي سوف يساهم في تحقيق الاستقرار للمؤسسة المصرفية.

٤. ان تمتع المؤسسة المالية بمرونة مالية عالية سوف يساعد في تحسين أداء المؤسسة مما يرفع من قيمتها السوقية ومكانتها التنافسية عبر استثمار الأموال في مشاريع استثمارية وتحقيق العوائد.

٥. تبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر المرونة المالية ومؤشر الأمان المصرفي لجميع المصارف المدروسة باستثناء مصرف سومر التجاري.

٦. تبين وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمتغير مؤشر المرونة المالية على مؤشر الأمان المصرفي لجميع المصارف المدروسة باستثناء مصرف سومر التجاري.

ثانيا: المقترحات

١. توصي الباحثة بضرورة اعتماد العلاقات الرياضية أعلاه كوسيلة لتقدير كفاءة العمل المالية للمصارف المدروسة في المستقبل فيما يتعلق بمتغيري الدراسة (مؤشر المرونة المالية ومؤشر الأمان المصرفي)**.**

٢. استقراءً للفقرتين ١ الى ٢ في الاستنتاجات أعلاه نجد أن مصرف سومر التجاري قد حقق فرضيتي البحث، ومن هنا توصي الباحثة بضرورة محاكاة العمل في هذا المصرف لبقية المصارف فيما يتعلق بمتغيري الدراسة (مؤشر المرونة المالية ومؤشر الأمان المصرفي).

٣. توصي الباحثة ضرورة احتفاظ المصارف بخزين من السيولة المالية وذلك لمواجهة التقلبات على الساحة المصرفية مما يعزز ثقة الزبائن بالجهاز المصرفي.

٤. ضرورة متابعة المرونة المالية للمصارف، إذا ان المصارف ذات المرونة العالية تمتاز بفرصة الاستثمار في مشاريع ذات عوائد مرتفعة مما يساعد في تحقيق الأمان المصرفي والاستقرار المالي.

قائمة المصادر:

أولا- المصادر العربية

١. العارضي، حسين علي عبد الحر،٢٠٢٤، المرونة المالية وتأثيرها في الاستقرار المصرفي الدور التفاعلي لمؤشرات الإنذار المبكر-دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٢-٢٠٢١)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

٢. الخفاجي، آيات حسين علي ،٢٠٢٠، تأثير بعض مؤشرات المرونة المالية في المخاطرة المصرفية دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية والاماراتية للمدة (٢٠١١-٢٠١٨)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

٣. الحكيم، نسرين محمد طاهر سعدي ،٢٠١٧، إثر المخاطر غير النظامية في درجة الأمان المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، العدد٢، دهوك.

٤. العسكري، سجاد مانع محسن والبكري، صفاء علي حسين ،٢٠٢٣، دور المرونة المالية في تحقيق الاستقرار المالي دراسة لعينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية دجلة الجامعة، دراسات إدارية واقتصادية، المجلد ٦، العدد٢.

٥. حمزة، بلغالم وبن علي، بلعزوز ،٢٠١٩، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري –دراسة قياسية (٢٠٠٣-٢٠١٥)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد ١٠، العدد١.

٦. الاسدي، سيف الدين احمد عواد ،٢٠٢١، تأثير مؤشرات المرونة المالية في الأداء المالي دراسة تحليلية للشركات العراقية الصناعية، مجلة الوارث العلمية، المجلد٣،العدد٧.

٧. جبار، دلشاد حبيب وسلطان، حكمت رشيد ،٢٠٢٤، دور المرونة المالية في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٢-٢٠٢١)، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد ١٣، العدد١٠.

٨. شاكر، زهراء ثائر،٢٠٢١، تأثير معدل النمو الفعلي والمستدام في تعزيز المرونة المالية دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١١-٢٠١٨)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، رسالة ماجستير منشورة.

٩. العطار، خانم نوري كاكة وجلال، الاء عزت ،٢٠٢٣، المرونة المالية ودورها في رفع مستوى الأداء المالي دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٠) المجلة العلمية لجامعة جيهان –السليمانية، المجلد ٧، العدد٢.

١٠. حمو، زهراء جار الله ،٢٠٢٣، المرونة المالية ودورها في تحقيق الكفاءة التشغيلية دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٣، العدد٤ .

١١. مريم، قشيد وسعاد، عنصر ،٢٠٢٢، فعالية النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELSفي تحسين درجة الأمان المصرفي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير منشورة، مركز عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة، الجزائر.

١٢. شاهين، علي عبدالله و صباح، بهية مصباح ،٢٠١١، اثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، المجلد ١٥، العدد١.

١٣. عمران، مجد ،٢٠١٥، إثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٣٧، العدد١.

١٤. تومي، حمزة جيلالي ،٢٠٢١، اثر الربحية ومخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد ١٠، العدد٣ .

١٥. العامري، هدى هادي حسن ،٢٠١٨، المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

١٦. الجبوري، حيدر جاسم عبيد ،٢٠١٧، توظيف المرونة المالية في الحد من هشاشة المصارف من خلال إدارة المخاطر دراسة تحليلية في عدد من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. Al-Slehat, Zaher Abdel Fattah,2019, The Impact of the Financial Flexibility on the Performance: An Empirical Study on a Sample of Jordanian Services Sector Firms in Period (2010-2017), International Journal of Business and Management; Vol. 14, No. 6, Published by Canadian Center of Science and Education.
2. Ma, C. A., Jin, Y., & Chang, H. (2015). Firm's Financial Flexibility: Driving Factors, Flexibility Degree and Economic Results: A Comparison of America and China. International Journal of Economics and Finance, 7(11.
3. Rahimi, K., & Mosavi, A. (2016). Value of financial flexibility and firm's financial policies: empirical evidence from the firms listed in Tehran stock exchange. International Journal of Economics and Finance, 8(4).